كلية الحقوق

قسم القانون الدولي الخاص

مدى احترام مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في مجال الجنسية

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحثة

ياسمين أبوالعلا على ابوالعلا النمر

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ أحمد قسمت الجداوي (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص- كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ ربيع أنور فتح الباب (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون العام – وكيل كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس

أ.د / صلاح الدين جمال الدين (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص – كلية الشريعة والقانون- جامعة الأزهر

أ.د / أحمد رشاد سلام (عضواً)

أستاذ القانون الدولي الخاص ونائب رئيس أكاديمية الشرطة

١٤٣٩هـ- ٢٠١٨ م

كلية الحقوق

قسم القانون الدولي الخاص

صفحة العنوان

اسم الباحثة: ياسمين أبوالعلا على ابوالعلا النمر

عنوان الرسالة: مدى احترام مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في مجال الجنسية (دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

القسم التابع له: القانون الدولي الخاص

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج:

سنة الــمنح: ٢٠١٨

كلية الحقوق

قسم القانون الدولي الخاص

رسالة دكتوراه

اسم الباحثة: ياسمين أبوالعلا على ابوالعلا النمر

عنوان الرسالة: مدى احترام مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في مجال الجنسية

(دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ أحمد قسمت الجداوي (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص– كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د/ ربيع أنور فتح الباب (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون العام – وكيل كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس

أ.د / صلاح الدين جمال الدين (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص – كلية الشريعة والقانون– جامعة الأزهر

أ.د / أحمد رشاد سلام (عضواً)

أستاذ القانون الدولي الخاص ونائب رئيس أكاديمية الشرطة

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية بتاريخ / /

موافقة مجلس الجامعة بتاريخ / /

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ
أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ
صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي
عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾
(سورة النمل – الآية ١٩)

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر "**للأستاذ الدكتور/ أحمد قسمت الجداوي** – أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص بجامعة عين شمس"، الذي شرفني بأن يكون مشرفا على رسالتي لما قدمه لي من نصح وتوجيه وإشراف على جميع مراحل إعداد هذه الدراسة، والذي لم يبخل علي بعزيز وقته، رغم كثرة مشاغله ومهامه، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما وأتقدم بالشكر الموصول لأستاذي الفاضل "**الأستاذ الدكتور/ ربيع أنور فتح الباب** – أستاذ القانون العام ، وكيل كلية الحقوق سابقاً – جامعة عين شمس"، على ما بذله معي من خلال إشرافه على الرسالة مقدرة لسياته دماثة خلقه وواسع علمه ودقة توجيهاته، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وفي هذا المقام أيضا، اتقدم بوافر الامتنان والعرفان إلى أستاذي الفاضل "**الأستاذ الدكتور صلاح الدين جمال الدين** – أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، على على موافقة سيادته المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، متطلعة إلى ما سيقدمه لي من نصح وإرشاد، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لعضو لجنة المناقشة "**الأستاذ الدكتور/ أحمد رشاد سلام** – أستاذ القانون الدولي الخاص ونائب رئيس أكاديمية الشرطة"، شاكرة لسيادته تشريفه بقبول المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وإلى هذا الصرح العلمي المميز، **كلية الحقوق في جامعة عين شمس**، التي شرفت بأن أكون باحثة في أروقتها ومكتباتها، شرفا يلتصق بشخصي وصفتي ما حييت، أقدم عظيم الشكر والامتنان لعميدها ووكلائها ووأساتذتها والقائمين على إدارتها والعاملين فيها، لما يقدموه لطلبة العلم والباحثين من دعم ورعاية.

الباحثة

المقدمة

أولاً: أهمية البحث

من المقولات الشهيرة التي تتردد دائماً أن المرأة نصف المجتمع، فهي للرجل الأم والأخت والزوجة والابنة، فالمرأة والرجل شريكان في الحياة منذ بدء الخليقة، وكل البشر على اختلاف أجناسهم وألوانهم وأعراقهم هم أبناء وبنات آدم وحواء، وهما شريكان في العمل وعمارة الأرض، وهما متساويان، أو هكذا يجب أن يكونا متساويين في العطاء والحقوق والواجبات والعمل والأجر والحساب.

وللتعرف على مركز ومكانة المرأة وما تحصلت عليه من حقوق وحريات في العصر الحديث، كان لزاماً علينا التعرف على مكانتها وما تقرر لها من حقوق وحريات في العصور والحضارات القديمة، حتى تتيسر لنا المقارنة بين المركز القانوني المتدني والمهانة التي لحقت بالمرأة في العهود القديمة بدءا من العصر الفرعوني مرورا بالعصر الروماني وفي المجتمعات اليهودية والمسيحية وفي العصر الجاهلي وحتى ظهور الإسلام، وبين مركزها القانوني في العصر الحديث، الذي يكشف لنا واقعاً صادماً ونحن على مشارف نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. فما زالت المرأة تكافح حتى تنال حقها في المساواة الكاملة بينها وبين الرجل بما يعيد إليها حريتها الكاملة، ويخلصها من التمييز الذي يحط من قدرها وينال من كرامتها ويوقع بها الضرر في أعز المخلوقات لديها، وهم أولادها، حيث تحرمها بعض التشريعات حتى وقتنا هذا من حقها في نقل جنسيتها إليهم بالتساوي مع حق الرجل في هذا المجال.[١]

وعلى الرغم من التطور العقائدي والحضاري الذي شهدته الإنسانية، والتحسن الذي طرأ على وضع المرأة ومركزها القانوني في العصر الحديث،

---

(١) د. محمد علي سكيكر، حقوق المرأة وواجباتها في الشرائع والتشريع ودورها في رعاية الطفولة، بدون ناشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ٥ وما بعدها.

إلا أنها ما زالت تعاني في بعض دول العالم من التمييز السلبي الذي كانت تعاني منه في عصور الظلام، مع اختلاف أشكال هذا التمييز البغيض بسبب الجنس، إلا أنه كان دائماً يحط من قدر المرأة وينال من كرامتها وإنسانيتها، فليس كل التمييز يبنى على ضعف المرأة فيأخذ صور استعمال العنف الجسدي ضدها، ولكنه في النهاية يأخذ أحد أشكال الظلم والاضطهاد. ولم تفلح جهود المنظمات الدولية والمؤتمرات والاتفاقيات الدولية على مدار عشرات السنين وحتى اليوم في القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

وما زلنا نتابع فعاليات ونسمع نداءات الحركات النسائية غير الرسمية التي تكافح لتحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في كافة المجالات، ومنها مجال الجنسية الذي هو موضوع هذا البحث، إلى أن تمنح المرأة حق نقل جنسيتها إلى أولادها وإلى زوجها الأجنبي دون اشتراطات وقيود إدارية وإجرائية لم يفرض مثلها على الرجل في كثير من دول العالم.[١]

وفي الواقع إن أهمية البحث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهمية الدور الفعال الذي تقوم به المرأة في المجتمع.

ولذلك فإن أي دراسة قانونية تتعلق بالمركز القانوني للمرأة عندما تريد أن تحدد أهمية هذه الدراسة فلا شك أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهمية **موضوع البحث.**

وبجانب هذه الفكرة التي لا تحتاج إيضاحاً، هناك الكثير من الأمور التي توضح أهمية هذا الموضوع، ومن ذلك:

أولاً: أن هذه الدراسة تكشف النقاب عن تطور تاريخي كبير حدث للمركز القانوني للمرأة، ويكفي أن نشير إلى أن هناك مرحلة في تاريخ النظم

---

(١) د. ريم صالح عبيد الزين، الحماية القانونية للمرأة في ضوء أحكام الاتفاقيات الدولية، رسالة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٥ ص ٥٣.

القانونية تشير إلى أن المرأة كانت محرومة من الشخصية القانونية، وكانت في حكم الأشياء تورث بل تباع وتشترى.

ثانياً: ترجع أهمية الدراسة إلى أنها تكشف النقاب عن وجود اختلاف واضح وكبير بين التشريعات الوضعية عند معالجة هذه المشكلة، إذ إن هناك بعض التشريعات الوضعية حتى هذه اللحظة تقيم تفرقه في إعمال مبدأ المساواة بين المرأة والرجل بحيث تجعل المرأة في مركز متدنٍّ عن الرجل فيما يتعلق بإمكانية نقل الجنسية للأبناء، وتضع قيوداً شديدة بحيث لا يكون المولود من أم وطنية قادرًا على أن يحمل الجنسية الوطنية اعتماداً على نسب الأم وحده. ولا يمنح الجنسية الوطنية إلا بتوافر ضوابط شديدة من شأنها أن تسمح له فقط بحمل الجنسية الوطنية استناداً لحق الدم من ناحية الـــم في فرض واحد وهو أن هذا المولود سوف يكون شخصًا عديم الجنسية، إذا لما يسمح له بحمل جنسية الأم الوطنية.

في حين أن هناك تشريعات متقدمة تعمل مبدأ المساواة بشكل تام بين الأم والأب ولا تقيم أي تفرقه بينهما في هذا المجال، وهنا يثور التساؤل عن المبررات التي تجعل التشريعات الوطنية تختلف في هذا المجال وهل هي مبررات سياسية أم مبررات اجتماعية أم اقتصادية أم ثقافية.

لاشك أن هذا الاختلاف جدير بالبحث من أجل التوصل إلى المبررات الحقيقية الخافية وراء هذا التفاوت بين التشريعات الوطنية في مسألة تعد هي جوهر البحث.

ثالثاً: كما ترجع أهمية هذا البحث في إطار حركة معاصرة تناصر المرأة وتدعو إلى إعطائها كامل حقوقها في المجتمع؛ ولذلك تشهد الساحة المعاصرة مؤتمرات وندوات وحركات نسائية نشيطة تطالب على سبيل المثال بحماية المرأة من كل صور الاعتداء الذي تتعرض له في المجتمع، ويكون من شأنه الانتقاص من أو الاعتداء على مركزها القانوني.

ومن هنا ظهرت جرائم عديدة في المجتمع ومنها جريمة التحرش الجنسي ضد المرأة.[١]

ومن المجالات الجديدة التي ارتفعت فيها الأصوات وتطالب بإعمال مبدأ المساواة في مجال تعيين المرأة قاضياً في مجلس الدولة وهو مجال جديد ومعقل أخير لم تستطع المرأة حتى الآن اختراقه، ولن تتصدى الباحثة لهذا الموضوع لأسباب عديدة وفيها اعتبارات عملية "حيث إنها تعمل في مجال القضاء وباعتبارها عضواً في النيابة الإدارية"، ولذلك سوف تعتبر الباحثة أن هذا الموضوع مستبعد من مجال البحث لأسباب قانونية والتركيز على جزئية محدده تقتصر على المساواة في مجال الجنسية.

ومن هنا يمكن القول إن التصدي لإشكالية البحث يتواكب مع حركة معاصرة تدافع عن المرأة من أجل انتزاع كامل حقوقها في مواجهة الرجل، أو عند إعمال مبدأ التسوية.

وأخيراً تستمد أهمية هذا البحث من أنه سوف يعد دراسة واقعية قانونية تدعو المشرع الوطني إلى النظر بحق إلى هذه الإشكالية من أجل تمحيص الموقف القانوني والإجابة على هذا التساؤل "هل المشرع الوطني يعمل مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في مجال الجنسية، أم أن هناك إخلالاً بهذا المبدأ". وذلك في إطار حقيقة لا يمكن إنكارها وهي وجود مبدأ دستوري يجب أن يحترم، وتمنح له القدسية التي تتلاءم مع أهمية هذا الموضوع.

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن الجرائم التي ترتكب في حق المرأة واتفاق دول العالم على مواجهتها راجع د. محمود السيد حسن داود، التدابير الدولية لمكافحة الاتجار بالنساء في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات ٢٠١٠.

ثانياً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان أهمية الجنسية للفرد والدولة وفي مجال قواعد القانون الدولي الخاص وموقف الدساتير والقوانين المقارنة من قضايا التمييز وعدم المساواة بين الرجل والمرأة في مجال الجنسية، والتعرف على آراء الباحثين وفقهاء القانون واستقراء خلاصة أبحاثهم وآرائهم في قضايا الجنسية وحق المرأة في المساواة مع الرجل في نقل جنسيتها لأولادها دون إجراءات إدارية معرقلة أو قرارات تحكمية غير مبررة.

ويهدف البحث أيضاً إلى بيان وتحليل مظاهر الاتفاق والاختلاف بين الدساتير والتشريعات المقارنة في مجال الجنسية وعدم التمييز بين الرجل والمرأة في هذا المجال، وبيان مدى مطابقتها للاتفاقيات الدولية ولتجارب الدول الأكثر تقدماً في هذا الشأن.

كما يهدف البحث إلى التعرف بصفة خاصة على موقف المشرع المصري من مبدأ عدم التمييز وتحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في مجال الجنسية قبل وبعد تعديل قانون الجنسية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤، وتحليل مدى الالتزام بتعهدات مصر الدولية في هذا الشأن، مع طرح التوصيات التي نأمل في أن تساعد في سد أي ثغرات تحول دون تحقيق المساواة وإعطاء المرأة المصرية حقها في نقل جنسيتها إلى أولادها.

ثالثاً: منهجية البحث:

نستند في هذا البحث إلى عدد من المناهج المختلفة التي تتضمن:

- المنهج الاستقرائي التأصيلي بالبحث في التشريعات من دساتير وقوانين وفي الاتفاقيات الدولية والإقليمية وفي مصادر التشريع مثل الشريعة الإسلامية عما عرضت له في مجال الجنسية وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة بشأنها.